المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثالث والعشرون/ العدد83 / شهر كانون الاول / سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

تأثير الازمات الاقتصادية العالمية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، دراسة حالة في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي

The Impact of Global Economic Crises on Achieving National Food Security: A Case Study in a Sample of GCC Countries

م. احمد علي المحروقي
Ahmed Ali Al Mahruqi
a.almahruqi@gmail.com

أ.د. شكري ثابت
Chokri Thabet
cthabet@gmail.com

المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم/ جامعة سوسة

الكلمات الرئيسية: الامن الغذائي، مجلس التعاون الخليجي، الامن الغذائي في دول الخليج، الزراعة في دول الخليج
Keywords: Food Security, GCC, Food Security in GCC, Agriculture in GCC.

المستخلص:

خلفت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الركائز الأساسية للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للازمات الاقتصادية الدولية، فجوة غذائية في دول المجلس، وعليه لابد من تقليص هذه الفجوة. استخدم المنهج الاستقرائي والاستنباطي من اجل عرض الحقائق الاقتصادية لحالة الأمن الغذائي الخليجي والأسلوب الوصفي والتحليلي لواقع النشاطات والفعاليات الاقتصادية ومستوى الغذاء وعناصره، والأسلوب القياسي لمراجعة الدراسات المتعلقة بالسياسات التجارية والناتج المحلي الاجمالي وتحليل المتغيرات للفترة الماضية وبيان دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي، وتقييم السياسات التي مارستها دول المجلس في الفترة السابقة، والتي اعطت وصفا لمفاهيم الأمن الغذائي. اوضح تحليل مشكلة الامن الغذائي لدول المجلس، اعتماد استراتيجية السياسات التي حددت مصادر الغذاء حسب التجارة الدولية والفوائد والمخاطر المرتبطة بها، بعد تحرر التجارة البينية بين الدول. وتبين ان بالامكان تحويل الموارد إلى إنتاج محاصيل تصديرية غير الغذائية واستيراد الاحتياجات الغذائية الأساسية. يترتب على دول المجلس النهوض بالقطاع الزراعي بوضع استراتيجيات وسياسات زراعية واضحة، وتشجيع الاستثمارات في تنمية القطاع الزراعي وادخال التقنية الحديثة، والتغلب على مشكلة ندرة المياه باستخدام تقنيات متقدمة. العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لرفد اقتصاديات دول المجلس بدلاً من الاعتماد على الواردات واقتصاديات الدول الاخرى، إلى جانب تعزيز الميزانية العامة بمليارات الدولارات بما يسهم في تنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاج.

Abstract:

The direct and indirect impacts on the basic pillars of food security in the GCC countries as a result of the international economic crises have left a food gap in the GCC countries, and therefore this gap must be reduced. The inductive and deductive approach was used to present the economic facts of the Gulf food security situation, the descriptive and analytical approach to the reality of economic activities and events, the level of food and its components, and the standard approach to review studies related to trade policies and gross domestic product, and to analyze variables for the past period and to clarify the role of trade policy in the structure of the gross domestic product, and to evaluate the policies practised by the GCC countries in the previous period, which described the concepts of food security. The analysis of the food security problem for the GCC countries clarified the adoption of a policy

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

strategy that identified food sources according to international trade and the benefits and risks associated with it, after the liberalization of intra-country trade. It became clear that it is possible to convert resources into the production of non-food export crops and the import of basic food needs. The GCC countries must advance the agricultural sector by developing clear agricultural strategies and policies, encouraging investments in developing the agricultural sector introducing modern technology, and overcoming the problem of water scarcity using advanced technologies. Working to achieve self-sufficiency to support the economies of the GCC countries instead of relying on imports and the economies of other countries, in addition to strengthening the general budget with billions of dollars, contributes to diversifying the economy, achieving stability and increasing production.

المقدمة:

لقد سبق وان فرضت العديد من البلدان المنتجة الرئيسية قيودا على صادرات المواد الغذائية الأساسية خلال الأزمات الغذائية في عامي 2008 و2010، وخاصة الأرز والقمح، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق العالمية (Andersonetal,2014). ولذلك يتخوف صانعوا السياسات الاقتصادية غالبا من النقص أو الزيادة الحادة في أسعار أي منتج غذائي رئيسي. من خلال تقييد صادراته لحماية المستهلكين المحليين، على الرغم من أن مثل هذه القيود قد تخدم مصلحة وطنية على المدى القصير، إلا أنها تقلل العرض في الأسواق العالمية، مما يضع ضغطا تصاعديا على الأسعار العالمية. عادت هذه المشكلة إلى الظهور في مارس 2020 بداية تفشي جائحة كورونا، وبحلول 6 يوليو من نفس العام، كانت قد أعلنت 21 دولة قيودا على الصادرات للأغذية المتداولة عالميا. ولكن لحسن الحظ، تم رفع معظم القيود في أوائل يوليو، باستثناء دولتان استمرتا في فرض هذه الإجراءات على حصة صغيرة جدا من النشاطات التجارية. ومع ذلك، يمكن للوضع أن يتدهور مرة أخرى(IFPRI).

مشكلة البحث: يواجه الاقتصاد الخليجي الكثير من التحديات التي تتمثل بالاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية بفعل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يكن للسياسات التجارية دور تحفيزي في تنشيط الأداء الاقتصادي بما يضمن تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وتنويع الصادرات غير النفطية ورفع نسبتها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث: ان مستقبل الأمن الغذائي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أصبح مهددا بسبب ما تشهده المنطقة من اضطرابات وأزمات وغياب للأمن الغذائي بمفهومه الشامل.

اهداف البحث: يهدف الى تحليل دور السياسات التجارية والتأثير المتبادل مع الأمن الغذائي في دول المجلس واقتصاداتها وتسليط الضوء على تجارب بعض الدول في مجال السياسات التجارية ودورهافي تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل والاستثمار والتي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي لدول المجلس.

حدود البحث: تكمن الحدود الزمنية للدراسة تحليل مشكلة الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، خلال فترة الازمات الغذائية العالمية عامي 2008 و2010، وعام 2020 حتى عام 2030. وتشمل الحدود المكانية للدراسة دول مجلس التعاون الخليجي الست، المملكة العربية السعودية الكويت، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين.

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

منهجيـــة البحـــث: تمت الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي من اجل عرض الحقائق الاقتصادية لحالة الأمن الغذائي الخليجي، وبالأسلوب الوصفي والتحليلي لواقع النشاطات والفعاليات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة الى الأسلوب القياسي لمراجعة الدراسات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التجارية والناتج المحلي الاجمالي وتحليل متغيرات الدراسة للفترة الماضية وبيان دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الأول: إطار مفهوم الأمن الغذائي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على ان الأسرة قادرة على توفير الغذاء اللازم، إما من إنتاجها الخاص أو من خلال المشتريات، لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفرادها، كما جاء في البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي (FAO, 2005)، ويتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى طعام كاف وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلهم لأنماط حياة نشطة وصحية. يعتبر الأمن الغذائي والمواد الغذائية من القضايا الرئيسية لرفاهية الإنسان (Feyssa et al, 2011).لقد تم التركيز على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر بأهمية حاسمة في معظم أهداف التنمية لمعظم دول العالم، حيث إن حالات انعدام الأمن الغذائي والفقر مدمرة بشكل خاص في الدول النامية ويتم توجيه الكثير من الموارد نحو برامج تهدف إلى القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي من قبل مختلف المنظمات الدولية وحكومات الدول النامية(Babatunde et al, 2007)، حيث يؤثر الفقر على قدرة الإنسان على اقتناء واستيعاب واستخدام الغذاء (Fengying et al, 2010). أفادت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن أكثر من 860 مليون شخصاً في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد وسوء التغذية المزمن وحوالي 95٪ منهم في الدول النامية (FAO, 2008).

مفهوم الأمـن الغـذائي: ركز مفهوم الامن الغذائي على ضمان الإمدادات الغذائية فيما يتعلق بالوفرة واستقرار الأسعار العالمية والمحلية للأغذية الأساسية. جاد ذلك نتيجة عدم الاستقرار الشديد في أسعار السلع الزراعية في أوائل السبعينيات، في أعقاب الاضطرابات في أسواق العملات والطاقة، فضلاً عن عدد من الظروف غير المواتية الأخرى، ويعكس جانبا من التركيز على قضايا تنظيم المتغيرات للاقتصاد العالمي فيما يخص الغذاء، الذي يُعتبر مسؤولاً عن هذه الأزمات. نشر البنك الدولي، في عام 1986، تقريره الأساسي "الفقر والجوع"(World Bank,1986)، أشار فيه الى إدخال جدول زمني للأمن الغذائي من خلال التفريق بين انعدام الأمن الغذائي الدائمي المرتبط بالفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد العابر والناجم عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان. وقد انعكست هذه المخاوف في توسيع نطاق الأمن الغذائي ليشمل، "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية" (World Bank,1986). أشار تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متطلبات الأمن البشري والذي نشر في عام 1994، الى تحديد سبع تهديدات رئيسية، والتي تؤثر سلبا على الامن الغذائي في حالة تدهورها، وهي: الغذاء، والصحة، والأمن الشخصي، والاقتصادي والمجتمعي، والسياسي والبيئي(UN,1994) في نفس الوقت دخلت قضية حقوق الإنسان في المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي ضمن الإطار الأكبر للضمان الاجتماعي(Drèze et al, 1989).تم تنقيح تعريف الأمن الغذائي بشكل أكبر في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2001، حيث أشار الى ان "الأمن الغذائي هو حالة توجد عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى ما يكفي من الطعام وبشكل آمن ومغذٍ الطعام الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

حياة نشطة وصحية "(FAO, 2002). فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، تم الاعتراف بأن معالجة الفقر حالة ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق هذا الهدف(FAO, 2012).تم توسيع التعريف ليشمل سلامة الأغذية وكذلك التوازن الغذائي، مما يعكس المخاوف بشأن تكوين الغذاء والمتطلبات الغذائية الثانوية لحياة نشطة وصحية، حيث جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) "ان الامن الغذائي هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع، بالكمية والنوعية اللازمتين، للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة" (www.fao.org, 2020, Financial Times, 2020).

2.1 **أبعاد مفهوم الأمن الغذائي**: هناك اربع ابعاد أساسية ومهمة يمكن التعرف عليها واستيعاب مفاهيمها واهميتها في الأمن الغذائي، ومنها:

- الابعاد الأخلاقية: وهذا البعد عادة ما يتعلق بوضع الفرد والمجتمع حاليا ومستقبلا، من خلال فهم ان الغذاء فقرة اساسيةفي حياة الفرد والمجتمع، وعليه تفادي المساس بمفردات الأمن الغذائي، حيث ان فعل سلبي يصل الى الفرد والمجتمع سيؤثر سلبيا على مستقبله.
- الابعاد الاجتماعية:هذه الابعاد تتأثر سلبا او إيجابا بالمحيط الاجتماعي الذي يضم الفرد والمجتمع ومنها الزيادة السكانية ومدى ملائمة التخطيط لتلك الزيادة والتطور الحضـري للفرد والمجتمع والحراك الجماهيري.
- الابعادالاقتصادية: ساعد هذا البعد على تعزيز الأمن الغذائي، وذلك من خلال تأمين الموارد الطبيعية، والخدمات، والصناعات المتطورة، وتسهيل وسائل الاتصالات وطرق المواصلات.
- الابعاد السياسية: وهنا يكمن في الدور الاشرافي للدولة على السياسات التجارية والفعاليات الاقتصادية المتعلقة ببرامج الأمن الغذائي مع الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة والشاملة للفرد والمجتمع.

شكل (1) ابعاد الامن الغذائي

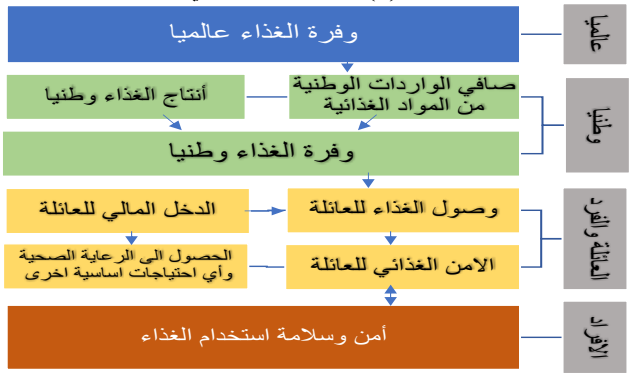

يمكن توفير الغذاء من مصدرين: الإنتاج المحلي وصافي الواردات، كما هو موضح في الشكل رقم 1 اعلاه، مع ان الاعتماد على هذه المصادر هو مصدر قلق رئيسي على المستوى التقني، من حيث الاستدامة البيئية، وعلى المستوى السياسي. تدير العديد من البلدان أمنها الغذائي من خلال الاعتماد الجزئي أو الكامل على السوق العالمية، وفي الواقع، فإن العديد من الدول العربية تقوم بذلك بنجاح منذ عقود.

3.1 **ركائز توفر الأمن الغذائي**: اعتمدت دول مجلس التعاون الخليج العربي على استراتيجيات التعاون الدولي المشترك لتامين احتياجاتها الغذائية وبنفس الوقت دفعت باتجاه تطوير الإنتاج المحلي لمواد غذائية متنوعة لمعالجة ما يمكن معالجته من الثغرات في برامجها الغذائية. تعتمد

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

دول مجلس التعاون الخليجي على عائدات النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، وبالتالي اعتمدت على منهج استيراد المواد الغذائية والمواد التكميلية بشكل كبير، إضافة الى الصناعات الإنتاجية. اثمرت جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير المياه ضمن اعتماد خطة ملموسة، مثل توفير مصادر المياه التي تلبي حاجة الزراعة لها، نتيجة معاناتها من شحة الموارد المائية، التي تشكل ضغطا كبير على دول المجلس والتي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وتطويره، وبالتالي على الصناعات المرتبطة بها، إضافة الى ما يشكله النمو السكاني المتصاعد والتوسع العمراني المتزايد من تحديات كبيرة. ووفقاً لتقارير رسمية، تستورد معظم دول المجلس بحدود 85٪ من المواد الغذائية الاستهلاكية، وهذا بحد ذاته يعتبر تحدي كبير لمواجهة تقلبات السوق العالمية وارتفاع أسعارها، وكذلك ما يترتب على أي صراعات او منازعات سياسية او اقتصادية عالميا. يمكن الاشارة بشكل اجمالي الى اهم الركائز الأساسية للأمن الغذائي والتي اقرتها منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة وكما هو واضح في الشكل رقم 2:

- وفرة الغذاء (Availability): وهو توفير ما يكفي من المواد الغذائية للاستهلاك المحلي، مع الإبقاء على نسبة مقبولة من الاستيرادات للحصول على المواد الغذائية بشكل مستمر.
- الوصول الى الغذاء (Food Accessibility): وتعني ان هناك قدر كافي من الموارد المادية للحصول على الغذاء.
- سلامة الغذاء (FoodSafety): جانب مهم ويتعلق مباشرة بالمجتمع وهو المحافظة على سلامة الغذاء والتعامل معه بشكل سليم سواء في النقل او التخزين او التوزيع. وممارسة اعلى درجات الحيطة والحذر في التعامل مع اكال مختلفة من المواد الغذائية لتأمين غذاء صحي وسليم لجميع افراد المجتمع.
- الاستقرار (Stability): ان المحافظة على استمرارية توفير المواد الغذائية بشكل سليم ودائم وتعتبر من الأولويات والاهتمامات الرئيسية لجميع المؤسسات وعلى اعلى المستويات وخاصة في حالات الأزمات والكوارث والاوبئة.

شكل(2) ركائز الامن الغذائي

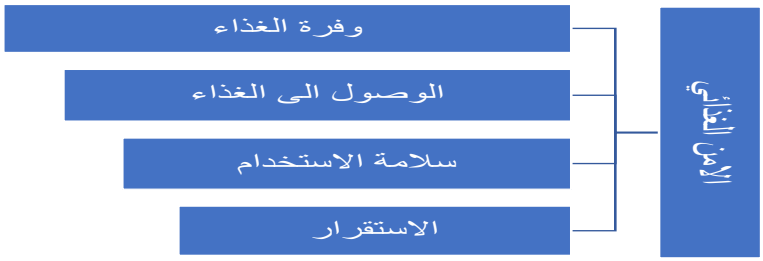

تقدر مساحة مجلس التعاون الخليجي بـ 2672.700 كيلومتراً مربعاً، وبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 56.65 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس 1.537 تريليون دولاراً أمريكياً في عام 2018. وفيه احتياطيات هائلة من الهيدروكربونات والتي بلغت 30٪ من احتياطيات النفط و22.2٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، مما جعلت المنطقة واحدة من أغنى دول العالم. لا تزال عائدات النفط والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية تشكل الجزء الرئيسي من الدخل القومي والإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، الا انها تواجه العديد من التحديات البيئية والمفاضلة والتوافق بين العديد من الأولويات المتضاربة من التنويع الاقتصادي، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والتصحر وحماية البيئة، والحفاظ على آثار تغير المناخ. لم يكن الأمن الغذائي مشكلة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر غنية برأس المال وليس

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

لديها قيود على أسعار استيراد المواد الغذائية المتاحة، ولكن البلد المستورد قد لا يكون قادرا على شراء كمية كافية لسكانه من مستوردي الأغذية الآخرين، بغية سد النقص في الإنتاج المحلي (Efron et al, 2018). في عام 2018،تم تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الست على أنها الأكثر أمانا غذائيا في العالم العربي ومن بين أكثر الدول أمانا غذائيا في العالم بالنسبة الى الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index 2018). إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالأمن الغذائي، ولكنها لا تتمتع بالاكتفاء الغذائي. لذلك من الواضح أن الأمن الغذائي، لا يساوي الاكتفاء الذاتي(Breisinger et al,2010) وعلى الرغم من ثرواتها وثرائها، تفتقر هذه الدول إلى السيطرة على مصادرها الغذائية وتعتمد بشكل كبير على الواردات، وبالتالي تفتقر إلى السيادة الغذائية (Babar et al, 2014).يمكن تصنيف محاولات تحديد الاتجاهات في المتغيرات التي من المحتمل أن تعكس الأمن الغذائي (OECD, 2002)على نطاق واسع إلى مجموعتين مترابطتين: أولا، قياس بشكل مباشر حالات النقص في متطلبات الاستهلاك، وثانيا، إمكانية مواجهة مثل هذا النقص.تستعرض لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة مجموعة من ستة مؤشرات مستمدة من ملاحظات سوق الحبوب العالمي. على الرغم من أن هذه المؤشرات تقتصر على الحبوب، إلا أن الخلاف هو أنها تسلط الضوء على الوضع الغذائي العالمي بسبب وزن الحبوب في سلة الأغذية بشكل عام وبالتالي التغلب على صعوبة التجميع على السلع الغذائية في حسابات مجموع إمدادات الغذاء والواردات الغذائية.

4.1 **المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي** من الواضح أن المؤشرات المحتملة يجب أن تعكس التغيرات في متطلبات استيراد الأغذية في الدول النامية، وفي قدرتها على تمويل أي زيادة في فاتورة الاستيراد. كما ينبغي أن يكونوا قادرين على استيعاب تأثير الفجوة بين الزيادة في فاتورة الاستيراد وأي زيادة في الإنتاج المحلي، وربما الصادرات، نتيجة لزيادة الأسعار العالمية. ان الكلفة العالية للسلة الغذائية في دول المجلس تزيد من أعباء هذه الدول اقتصاديا مما يزيد فرص خلق ازمة غذائية حسبما اشارت اليه التقارير الاقتصادية وحذرت منه، ففي الوقت التي تعاني منه دول المجلس من نقص في مصادر التوريد وامكانية تغطية السلة الغذائية هناك دول عربية تعاني من وفرة كبيرة في مصادرها الزراعية والحيوانية قادرة على حل ازمة دول المجلس لو توفرت الأموال اللازمة لدعم هذه القطاعات ومعالجة انسيابية الأموال المتداولة لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال توفير الدعم المالي لدول الوفرة. ان الحل الذي يمكن له تامين السلة الغذائية واستقرار المواد الغذائية في دول المجلس وتخفيف الأعباء المالية عليها، هو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق القدرة على مواجهة التحديات بإرادة صادقة ودعم شعبي كبير. ان الابتعاد عن الحكومات والمؤسسات الأجنبية يوفر لدول المجلس مساحة وحرية في التصرف للاستفادة من الطاقات البشرية العربية المتوفرة وعدم رهن امنها الغذائي بإرادة المؤسسات الاقتصادية الدولية. إذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية يمكن للامة العربية تحقيق استقلالها الاقتصادي والتحكم بمواردها الاقتصادية كيفما تشاء، وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية مستدامة. الأمن الغذائي موضوع معقد، سواء من حيث اتساع مجالات الدراسة المتعلقة به، والتي تشمل الزراعة والاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والفسيولوجيا البشرية، أو من حيث تعدد خطوط العلاقة السببية المتضمنة فيه فمثلاً، يؤدي الإنتاج الزراعي المحلي دورا في توفر الأغذية، ولكن أيضا من حيث شروط الحصول على الأغذية، لأن الزراعة هي المصدر الأولي لدخل العديد من الأسر المعيشية الأكثر فقراً. ويرتبط الامن الغذائي جدليا بأمن وسلامة الغذاء الذي يستهلكه الافراد، وتعرف منظمة الصحة العالمية، أمن الغذاء بأنه "يمثل جميع الظروف والمعايير

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاءآمنا، وسليما، وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك البشري" (محمد السيد 1998).

المحور الثاني: التحديات التي تواجهها دول المجلس في تأمين الأمن الغذائي

1.2 **التحديات في القطاع الزراعي:** تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات كبيرة في القطاع الزراعي والتي تعتبر عائقا في إمكانية توفير المحاصيل الزراعية الغذائية التي يمكن لها من سد الحاجة للاستهلاك المحلي. يتوالى الاهتمام حاليا بتقنين الزراعية بالوسائل المتقدمة لتحقيق التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك، واتسمت المرحلة الحالية بالاهتمام بالمبادرات والفعاليات التي تسهم في نقل القدرات والمؤهلات والتقنيات الزراعية إلى مستويات متقدمة لضمان التنمية المستدامةوذلك بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة. تعاني دول الخليج بشكل خاص من عدة عوامل تعرقل وتؤثر في نمو القطاع الزراعي، منها شحة الموارد المائية، والأراضي االصالحة للزراعة والظروف المناخية القاسية. تعتمد الزراعة في الغالب على طرق الري في الحقول المفتوحة بكفاءة منخفضة في استخدام المياه، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة من التبخر، حيث بلغ متوسط معدل الكفاءة في دول مجلس التعاون الخليجي 54.80٪ [1]*.حسب بيانات البنك الدولي لعام 2016، بلغت نسبة الزراعة في المملكة العربية السعودية 1.6٪ من مساحة الأرض، و0.6٪ في الإمارات العربية المتحدة و1.2٪ في قطر، و0.4٪ في الكويت وكذلك في البحرين، و2.6٪ في سلطنة عمان، بسبب الظروف المناخية القاسية لدول الخليج، وكذلك بسبب محدودية قدرتها على إنتاج الغذاء (https://aalamy.net). تتميز دول الخليج بامتلاكها القدرة المالية العالية، والتي تمكنها من تلبية احتياجات السوق المحلية والقدرة على تأمين المواد الأساسية التي تلبي الأمن الغذائي وبالتالي فانها تتصدر المراتب المتقدمة للدول التي تتمتع بالأمن الغذائي، وعلى الرغم من أن التقنيات الزراعية فتحت آفاقا كثيرة في مجال تطور القطاع الزراعي، إلا أنها لا تلبي كل طموحات دول الخليج في تطور هذا القطاع وتقدمه. تعاني دول المجلس من عجز في الإنتاج الزراعي للمحاصيل الغذائية مما خلق فجوة كبيرة ومستمرة بالتوسع ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، مما دفعها الى الاعتماد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها من المواد الغذائية التموينية الضرورية للاستهلاك المحلي، حيث تستورد حوالي 85٪ من المواد الغذائية التي تحتاجها لسد تلك الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

1.1.2 **أنواع التحديات:** كذلك هناك تحديات لتحقيق التطلعات لمستقبل واعد لهذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي، والتحدي الاول هو بسبب المساحة الجغرافية الزراعية المحدودة لمعظم الدول، مما يعني الاستثمار الزراعي في نطاق ضيق في الأراضي الصالحة للزراعة، على عكس الأراضي الصحراوية القاحلة والتي تشكل مساحات كبيرة وأراضي شاسعة، من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي. والتحد الثاني، هو التصحر، وهي المشكلة العربية والعالمية الرئيسية، نظرا لموقع دول الخليج داخل المناطق الجافة وشبه الجافة تجعلها معرضة لأسباب التصحر، وقد يكون التحدي الاخر هو استخدام المياه المتجددة، والتي لها أبعاد مختلفة منها زيادة ملوحة التربة الزراعية نتيجة الاعتماد على المياه الجوفية، مما يزيد من معدلات الملوحة، بالإضافة إلى الاعتماد على طرق الري

[1] * النسبة بين الاستخدام الفعال للمياه والسحب الفعلي للمياه. إنه يميز، في عملية معينة، مدى فعالية استخدام المياه

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

التقليدية الري بالغمر مما يزيد الملوحة ووصولها إلى الطبقات الأرضية الجوفية، إضافة الى نقص المياه، وهذا التحدي، أصبح المشكلة الكبرى التي تقلق أهل الخليج بشكل عام، وبحسب التقديرات الأخيرة، فإن الخطر القادم والذي يهدد الجميع هو الجفاف، مما يستدعي اتخاذ إجراءات وقائية وفنية وترشيد الاستهلاك على مستوى الخليج العربي.

2.2 **السياسة الاستيرادية للمواد الغذائية:** نتيجة الحاجة لتوفير الكمية الكافية من المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها، تتحمل الحكومات تكلفة استيراد المواد الغذائية، وبنفس الوقت في حالة اصبحت الواردات للمواد الغذائية تشكل نسبة كبيرة من الانفاق الحكومي وتفوق عائدات التصدير، فعلى تلك الدولة ان تشعر بالقلق إزاء قدرتها على تحمل تكلفة تلك الواردات. وسجلت عجزا واضحا في الميزان التجاري بين الصادرات المنخفضة والواردات المرتفعة. من الجدير بالإشارة الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تستورد أكثر من 85٪ من طعامها.تعتمد جميع دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة عالية على استيراد المواد الغذائية، حيث بلغت في سلطنة عمان حوالي 50٪، وفي الكويت والإمارات العربية المتحدة 70٪. وبلغ استهلاك دول المجلس من الموارد المائية ما يصل إلى 500٪ من مجموع مواردها.

جدول (1) يبين قيمة الواردات من المواد الغذائية لدول المجلس للفترة 2010-2020 (مليار دولار)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البحرين	0.7	0.8	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6
الكويت	2.3	2.5	2.7	3.0	3.4	3.6	3.9	4.2	4.6	4.9	5.3
عُمان	2.1	2.1	2.3	2.4	2.9	3.3	3.1	3.5	3.9	4.3	4.8
قطر	1.3	1.3	1.4	1.6	1.9	2.1	2.3	2.5	2.8	3.1	3.3
السعودية	16.8	17.9	19.0	20.3	21.7	24.5	27.2	29.0	30.9	33.0	35.2
الامارات	3.6	3.8	4.1	4.4	5.1	5.5	6.1	6.6	7.2	7.8	8.4
المجموع الكلي	26.8	28.4	30.3	32.6	36.0	40.1	43.8	47.1	50.8	54.6	58.6

www.agritecture.com/blog/2021

يتضح من الجدول رقم 1 أن كلفة استيراد المواد الغذائية في دول المجلس، قد زادت من 26.8 مليار دولاراً في عام 2010 إلى 58.6 مليار دولاراً في عام 2020، وإذا استمر معدل النمو السكاني لدول المجلس وحجم الطلب على الغذاء، فأن هذه التكلفة قد ترتفع الى أكثر من 100 مليار دولاراً خلال العشر.سنوات القادمة(ESCWA, 2019). على الرغم من التحديات الطبيعية التي تؤثر على الأمن الغذائي في دول المجلس، والتداعيات السلبية لجائحة كورونا، فقد أظهرت هذه الدول قدرة كبيرة وفعالية عالية في معالجة هذه المشكلة، معتمدين على قدرتها على تحمل التكاليف وتوفيرها تكاليف الطعام.

3.1 **الإجراءات الحكومية في تقليص الفجوة الغذائية:** بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودا واسعة من أجل تقليص الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك وتأمين مفردات الأمن الغذائي، إدراكا منها بحجم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. اعتبرت قضية الأمن الغذائي على رأس الاهتمامات التي تناقش وبشكل مستمر في إطار اجتماعات دول المجلس أو بشكل ثنائي بغية ايجاد الحلول المناسبة وتقليل الاستيرادات في سد هذه الفجوة وللحد من آثارها السلبية بسبب ضعف التنسيق الخليجي في هذا المجال ومحدودية المشروعات المشتركة في المجال الزراعي، وضعف الكفاءة الإنتاجية من السلع الزراعية، وضعف استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة. تعاني دول مجلس التعاون من فجوة غذائية كبيرة نسبيا بين ما تنتجه محليا وما تحتاجه للاستهلاك المحلي من المحاصيل الغذائية إضافة الى زيادة الفجوة بين الاستيرادات والصادرات مما أشر عجزا في الميزان التجاري.وتعرف الفجوة الغذائية على انها ما تمثله من مقدار الفرق بين الانتاج

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

والاستهلاك من المواد الغذائية، وبالتالي فهي تمثل العجز في كمية المواد الغذائية المنتجة والمستهلكة، ولذا تلجأ هذه الدولة او تلك إلى استيراد ما يكفي لسد هذا العجز من الخارج (Shahid et al, 2014).

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي - الإنتاج الغذائي المحلي 1

وبلغت الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016 نحو 13.73 ملياراً دولاراً، وهو ما يشكل نحو 41٪ من فجوة الغذاء في الوطن العربي، حيث شكلت الفجوة ما نسبته 11.44٪ للألبان ومنتجاتها، 7.58٪ للحوم الحمراء والزيوت، 4.29٪ للأسماك، 2.82٪ للسكر.

المحور الثالث: مؤشرات إحصائية لموقف الأمن الغذائي

1.3 **ترتيب دول المجلس في المؤشر العالمي للأمن الغذائي :** تعتبر اقتصاديات دول الخليج العربي، من الاقتصاديات الريعية، التى تعتمد في معظم إيراداتها على تصدير النفط والغاز، وهو من نمط الاقتصاد غير المنتج، ويعتمد بشكل أساسي على بيع الموارد الطبيعية لتوفير المال. وحاولت دول المجلس ان تستخدم عائدات النفط في بناء اقتصاديات منتجة، تعتمد عليها في توفير احتياجات مجتمعاتها المحلية، وذلك من خلال عدة إجراءات ومشاريع زراعية وصناعية رائدة في مجال الامن الغذائي والذي انعكس ايجابيا على مؤشرات الامن الغذائي فيها. احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مرتبة عالية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، الذي يقيم عوامل القدرة على تحمل تكاليف الغذاءووفرته، وجودته، في 113 دولة، على الرغم من حقيقة أنها لا تتمتع بالمناخ المناسب او الأراضي الصالحة للزراعة او وفرة المياه، كما هو الحال في دول أخرى، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول (2) أداء دول المجلس بناء على مؤشر الأمن الغذائي الخاصة بها لعام 2019

الترتيب العالمي	الدولة	المعدل النهائي	القدرة على تحمل التكاليف	الوفرة	الجودة والسلامة	الموارد الطبيعية واستدامتها
33	الكويت	70.7	82.7	68.3	86.4	45.4
34	عُمان	70.2	88.5	59.1	83.7	49.5
37	قطر	69.6	80.3	70.7	84.3	43.1
38	السعودية	69.5	79.6	73.0	79.8	45.6
42	الإمارات	68.3	73.0	66.5	88.8	44.9
49	البحرين	64.6	82.6	56.8	76.7	42.3

https://www.gpca.org.ae/2021/09/18/the-role-of-the-arabian-gulf-in-maintaining-food-security/?lang=ar

تحتل دول الخليج مراكز متقدمة في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، حيث تصدرت قطر القائمة عربياً، والمرتبة 13 عالميا، في عام 2020، بعد أن احتلت المرتبة 37 في العام 2019، وذلك بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث يعتمد المؤشر العالمي على ثلاثة عوامل اساسية، منها، قدرة المستهلك على تحمل تكلفة الغذاء، ووفرة الغذاء، وسلامة الغذاء وجودته، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة 21 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي متجاوزةً إيطاليا وبولندا وإسبانيا وكوريا الجنوبية التي سجلت 76.6 نقطة في المؤشر العام للتصنيف، بينما كانت قد احتلت المرتبة 42 في العام 2019 والكويت في المرتبة 27 عالمياً التي كانت قد احتلت المرتبة 33 في العم 2019 متصدرة بذلك دول المجلس، والسعودية في المرتبة 30 عالمياً متقدمة ثمانية مراتب عن العام 2019. فيما تراجعت سلطنة عمان الى المرتبة 46 عالميا بعدما كانت تحتل مرتبة متقدمة، والبحرين في المرتبة 50 عالميا متراجعة لمرتبة واحدة (www.omandaily.om). لم يكن الأمن الغذائي مشكلة لدول مجلس التعاون الخليجي، في الواقع، فهي غنية برأس المال وليس لديها قيود على أسعار الصرف الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية (Efron et al,2018). الغذاء متاح للاستيراد، ولكن البلد المستورد قد لا يكون قادرا على شراء كمية كافية لسكانه من مستوردي الأغذية الآخرين، ومع هذا فهو قد يكون قادراً على سد النقص في الإنتاج المحلي (www.rand.org). نتيجة لذلك، في عام 2022، تم تصنيف

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

دول مجلس التعاون الخليجي الست على أنها الأكثر أمانا غذائيا في العالم العربي ومن بين أكثر الدول أمانا غذائيا في العالم من بين113 دولة، حسب مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، كما هو واضح في الجدول رقم 3 ادناه.

جدول (3) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي، حسب مؤشر الامن الغذائي العالمي (2022)

المرتبة العالمية	الدولة	بيئة الأمن الغذائي ٪	القدرة على تحمل التكاليف ٪	التوافر ٪	الجودة والسلامة ٪	الاستدامة والتكيف٪
23	الامارات	75.2	86.7	73.8	81.3	55.2
30	قطر	72.4	88.6	72.9	71.7	51.0
35	عمان	71.2	88.6	67.2	71.6	53.7
38	البحرين	70.3	91.3	60.1	76.3	47.3
41	السعودية	69.9	83.2	67.2	71.6	53.7
50	الكويت	65.2	80.0	62.9	67.8	45.5

Global Food Security Index 2022

رغم ان دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالأمن الغذائي الا انها لا تتمتع بالاكتفاء الغذائي. ولذلك فمن الواضح أن الأمن الغذائي لا يعني او يعادل الاكتفاء الذاتي (Breisinger et al, 2010). ولذلك نرى ان هناك تغير واضح لمراتب دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي2021 و2022، وهذا يرجع الى مدى الالتزام بقياس مؤشرات ضمان الأمن الغذائي العالمي، كما هو موضح في الجدول رقم 4 وهي على الرغم من ثرواتها وثراءها، فإن هذه الدول تفتقر إلى السيطرة على مصادرها الغذائية وتعتمد بشكل كبير على الواردات، وبالتالي تفتقر إلى السيادة الغذائية (Babar et al, 2014). في الواقع أعقاب أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، أصبح الأمن الغذائي تحدي مستمر.

جدول (4) قياس مؤشر الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي وفق المؤشر العالمي، 2021

مؤشر الامن الغذائي	الامارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
مؤشر انخفاض الحالات الناتجة عن النقص في المغذيات الدقيقة	97.3	95.8	91.6	87.1	100	99.6
مؤشر خسارة الأغذية (الفاقد)	78.4	85.4	89.3	86.3	85.4	87.4
مؤشر نسبة إعفاء التعرفة الجمركية على الواردات الزراعية	87.5	785.	75.7	-	80.2	87.5
مؤشر جودة البروتين (القيمة الغذائية)	93.6	88.5	-	88.5	88.5	100
مؤشر انخفاض نسبة السكان تحت الفقر العالمي	100	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1

من اعداد الباحث (مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2021، الصادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية)

2.3 **متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والمواد الغذائية المستوردة:** نرى بوضوح في الجدول التالي رقم 5 ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي لا يكفي بالشكل المطلوب ولذلك تسعى هذه الدول الى استيراد المزيد من المواد الغذائية، سواء من الدول المصدرة لها او من المناطق التي استثمرتها حول العالم، للإسهام الفعلي في تحقيق الكميات التي يحتاجها الفرد من المواد الغذائية سواء الأساسية او التكميلية.

جدول (5) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015-2021 (بالدولار)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	553.2	545.6	622.8	519.16	550.3	568. 1	578.4
عمان	265.1	335.3	354. 8	367.92	318.9	345. 9	368.1
الإمارات	289.9	303.8	310.6	315.09	330.8	340.9	349.2
الكويت	234.6	211.4	218. 5	149.33	221.5	216.7	225.9
قطر	106	112.7	121. 8	120.69	113.5	118.2	121.7
البحرين	70.1	73.5	77	69.38	83.1	86. 4	86.8

من أعداد الباحث(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية)

يؤدي زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل وتغيير نمط الاستهلاك إلى استمرار النمو في مستويات الاستهلاك في دول المجلس، ويعتبر استهلاك الفرد في المنطقة منخفضا مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

وارتفع بمعدل أعلى نسبيا(Food Security in the Middle East, 2014). ففي عام 2018، بلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي 56.65 مليوناً، في حين سبق وان بلغ 41.7 مليوناً في عام 2010 و25.8 مليونا في عام 2005، اما في عام 2020 فقد بلغ عدد السكان بحدود 57.3 مليون نسمة ومن المرجح أن يسجل زيادات في عدد السكان في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، وصل مبلغ استيراد المواد الغذائية في دول الخليج الى حدود 53.1 مليار دولاراً في عام 2020، مقارنة بـ 28.4 مليار دولاراً أمريكياً في عام 2011 ، كما موضح في الجدول رقم6.

جدول (6) استيرادات دول المجلس للغذاء (مليار دولار امريكي سنويا)

الدولة	2011	2015	2020
البحرين	0.8	1.1	1.6
الكويت	2.5	3.6	5.3
سلطنة عمان	2.1	3.3	4.8
قطر	1.3	2.1	3.3
المملكة العربية السعودية	17.9	24.5	35.2
الامارات العربية المتحدة	3.8	5.5	8.4
المجموع	28.4	36.4	53.1

Economist Intelligence Unit, The GCC in 2020.

3.3 **متغيرات المناخ وتأثيراته على الموارد،** في دول مجلس التعاون الخليجي، سيؤثر تغير المناخ من خلال ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وزيادة التبخر في عمليات النتح في المحاصيل الزراعية وإنتاج الغذاء في منطقة شديدة الجفاف فعليا، حيث من توقعات تغير المناخ أن تصبح المنطقة بأكملها أكثر سخونة وجفافا في المستقبل، مع استمرار انخفاض هطول الأمطار(Bucchignan et al, 2018). كما هو وارد في الجدول رقم 7، يجب الحذر من أن الدوافع المزدوجة لتغير المناخ والنمو السكاني سوف تجتمع لتزيد من الضغط على الموارد المائية الشحيحة وبالتالي تؤثر على الأمن الغذائي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يقلل تغير المناخ من تواتر درجات الحرارة المنخفضة في الشتاء، مما يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة الموسمية، ومعظمها في منطقة الجبال العالية، خاصة في سلطنة عمان.

جدول (7) تأثير تغير المناخ على المنظومة الزراعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

النظم الزراعية	الأحداث المتوقعة والمتعلقة بتغير المناخ	حساسية التأثير المحتمل على نظام الزراعة
المروية	- ارتفاع درجات الحرارة -انخفاض الإمداد بمياه الري السطحية -تناقص تغذية المياه الجوفية	-المزيد من الإجهاد المائي -زيادة الطلب على الري ونقل المياه -انخفاض الغلة عندما تكون درجات الحرارة عالية جدًا -تملح المياه بسبب قلة الترشيح - انخفاض في المحاصيل
الرعوية	- زيادة الجفاف - زيادة مخاطر الجفاف - انخفاض المياه للماشية والأعلاف	- نظام ضعيف للغاية، حيث قد يقلل التصحر من القدرة الاستيعابية بشكل كبير -الأنشطة غير الزراعية، الناتجة من الزراعة

Eike Luedeling · Jens Gebauer · Andreas Buerkert. 2009. Climate change effects on winter chill for tree crops with chilling requirements on the Arabian Peninsula. Climatic Change, 96 (1-2). 219-237.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

كمساهمة أساسية في دعم التفكير نحو تطوير آليات دقيقة وقادرة على ضمان الأمن الغذائي، تم تحديد المسار البحثي الجديد بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تصور مستقبل الأمن الغذائي، دون تغيير في السياسات الوطنية ذات العلاقة وخاصة تلك المرتبطة بالسياسات التجارية مقارنة بسيناريو بديل يفرض تغيرا في السياسات الوطنية والعالمية المتعلقة بالأمن الغذائي دون اغفال أزمات مستقبلية قد تطرأ على سلاسل التوريد العالمية. اعتمدت هذه المؤشرات لاختيار مشكلة الدراسة وتحديد مجالها في منطقة دول المجلس والتعرف على حقيقة واقع الامن الغذائي فيها بعد سلسلة الإصلاحات التي أجرتها بغية تحقيق الامن الغذائي فيها. هذا من جانب ومن جانب اخر البحث في الابعاد الأساسية التي ترافق الامن الغذائي ومنها الاجتماعية والسياسية والبيئية ومدى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. كذلك اهتمت الدراسة في التعرف على مشاكل القطاع الزراعي والحيواني والسمكي في محيط منطقة دول مجلس التعاون وتحديد مشاكلها وتأثيراتها على الواقع الإنساني.تعتبر مشكلة الغذاء في دول المجلس جزء من مشكلة الغذاء العالمية والتي تقع من ضمن الدول النامية، اذ تتمثل أساسا في قصور في الإنتاج المحلي عن مواكبة متطلبات السكان، بالإضافة الى تدني نسب الاكتفاء الذاتي في بعض دول المجلس من المنتجات الزراعية الغذائية الاساسية وفي مقدمتها الحبوب. وتعاني الدول الخليجية من عدة تحديات منها النمو السكاني السريع غير المتوافق مع زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يمكن له ان يحقيق الاكتفاء الغذائي. إضافة الى النقص الواضح في موارد المياه سواء مياه الافلاج أو المياه الجوفية أو مياه الأمطار. ومن المستبعد على المدى المنظور ان يحقق الإنتاج الزراعي والحيواني متطلبات الاكتفاء الذاتي الذي يعزز متطلبات الأمن الغذائي، ما لم تتخذ هذه الدول خطوات رصينة مبنية على أسس اقتصادية صارمة والحد من تراجع مستوى الاستهلاك الغذائي بما يؤثر على حاجة الفرد من الغذاء وتحقيق شروط الصحة العامة. تتمثل الإستراتيجية المهمة طويلة الأجل لدول المجلس في زيادة إمكانات إنتاج الغذاء المحلي، مع التركيز بشكل خاص على تحسين إدارة المياه وتكنولوجيا الأعمال الزراعية المتقدمة، بما في ذلك القدرة الإضافية لتحلية المياه وتوليد المياه في ظل الظروف الجوية العادية. يعد الاستثمار في ادخال التقنيات الزراعية الحديثة لإنتاج الغذاء، مثل هندسة البذور ذات الإنتاجية العالية التي تتحمل المياه المالحة وزراعتها، أمرا ضروريا. كما تساعد حملات التوعية للحد من السمنة وهدر الطعام في خفض فواتير استيراد الأغذية في تلك الدول من الأمور المهمة. من المهم جداً ان نشير الى نقطة مهمة جدا وهي أن بقاء اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الواردات الغذائية يعرضها للابتزاز والمخاطر وخاصة اثناء الازمات العالمية والحروب والكوارث الطبيعية. وهذا يستدعي الوقوف بحزم تجاه حماية الأمن الغذائي للدول الست هذه الحماية تتمثل في الدعم السخي والمدروس في زراعة كامل الاراضي الصالحة للزراعة فيها واستغلالها بشكل سليم، حيث بلغت السعودية مساحة الاراضي الصالحة للزراعة 35.35 مليون هكتار في المملكة العربية السعودية بينما المستغل منها سوى 1.14 مليون هكتار اي ما يمثل 3.22% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، فيما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في سلطنة عمان 2.2 مليون هكتار وتشكل نحو 7% من المساحة الكلية للسلطنة الا انه لم يتم استغلالها الا ما يعادل نصف تلك المساحة للأراضي الصالحة للزراعة فيها لحد الان. وعليه لابد من المضي قدماً صوب اقتصاديات التنويع وضمن خطط واضحة في دول المجلس وبلورة

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

توجهات وسياسات تهدف الى استغلال الاراضي والمساحات الصالحة للزراعة كمرحلة أولى ومن ثم القيام باستصلاح ما يمكن استصلاحه من اراضي، علما ان دول المجلس تستورد 85 % من احتياجاتها الغذائية حاليا، كما ذكر سابقا. لذا يجب التأكيد هنا على أن قضية الأمن الغذائي تظل أساسية وقائمة وإن توقف الصراعات والازمات، بل وعلينا القول بأنها من اهم القضايا الاساسية داخليا وخارجيا حيث بات رغيف الخبز مهددا بالصراعات الإقليمية والدولية وتغييرات المناخ والكوارث الطبيعية او المصطنعة، وخير مثال ما حصل خلال جائحة كورونا.

ثانيا : التوصيات

بشكل عام، الدول التي لا تعتمد المبادئ الأساسية في كون الشعب هو الذي ينتج غذائه بيده ويأكل مما يزرع، هي في الأحرى دول غير مستقلة وغير آمنة وتظل معرضة للمخاطر والجوع مهما امتلكت من أرصده مالية ضخمة، ولنا في تسيس الغذاء العالمي درساً كافياً حيال ما يجري من صراع مستمر بين روسيا واكرانيا. لا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات في قطاع الزراعة كالضغوط المتزايدة على الموارد المائية والمناخ القاسي وضعف الوعي الجماعي بأهمية حراثة وزراعة الأراضي، الا أنه بإمكان حكومات المجلس أن تتغلب على كافة تحديات هذا القطاع من خلال تبني حزمة من الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بزيادة الانتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي المطلوب، وذلك من خلال عدة خطوات، وسد احتياجات سكان دول المجلس ومنها:

1. يترتب على دول مجلس التعاون الخليجي النهوض بالقطاع الزراعي من خلال وضع استراتيجيات وسياسات زراعية واضحة، كما هو الحال لقطاعي المواد الأولية والاساسية.
2. ضخ حزمة مؤثرة من الاستثمارات في تطوير وتنمية القطاع الزراعي.
3. التغلب على مشكلة شحة المياه باستخدام التكنولوجيات الحديثة والتوسع بتحلية مياه البحر.
4. التوجه نحو ما يسمى بتكنولوجيا الزراعة، (ادخال التقنية الحديثة في قطاع الزراعة).
5. إيجاد الخبرات الحقيقية في هذا المجال للاستفادة منها وبما ينعكس إيجاباً على القدرة الإنتاجية الزراعية.
6. منح المزارعين كل سبل الدعم من آلات، ومعدات، وبذور، وأسمده، ووقاية النباتات.
7. تسهيل حصول الشركات الزراعية على القروض الميسّرة.
8. التركيز على تأسيس ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية.
9. نشر ثقافة الإنتاج في أوساط المجتمعات والتنبيه بأهمية زراعة وإنتاج مختلف المحاصيل، لما من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي وإن ضخُمَ حجم الإنفاق في سبيل تحقيقه يعد عاملاً مهماً لرفد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بدلاً من الاعتماد على الواردات، ويمكنها من فرض توجهاتها وسياساتها وفقاً لما تراه إقليمياً ودولياً، وتخفيف اعتمادها على اقتصاديات الدول الاخرى، والحيلولة دون استخدام الغذاء كأداة بيد القوى العظمى لمعاقبة أي بلد في المجلس أو دول المجلس مجتمعة، إلى جانب تعزيز المالية العامة، وتوفير المليارات من الدولارات بما يسهم في تنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاج.

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

المصادر REFERNCES

المصادر العربية

1. محمد السيد، عبدالسلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة، 230، 1998، ص 82

المصادر الاجنبية

1. Babatunde R.O., Omotesho O.A. and Sholotan O.S., 2007. Socio-Economics Characteristics and Food Security Status of Farming Households in Kwara State, North-Central Nigeria. Pakistan Journal of Nutrition, 6 (1): 49-58.

2. Bucchignani, Edoardo; Mercogliano, Paola; Panitz, Hans-Jürgen; Montesarchio, Myriam., 2018. Climate change projections for the Middle East–North Africa domain with COSMO-CLM at different spatial resolutions, Advances in Climate Change Research, 9 (1), 66-80.

3. Clemens Breisinger, Teunis van Rheenen, Claudia Ringler, Alejandro Nin Pratt, Nicolas Minot, Catherine Aragon, Bingxin Yu, Olivier Ecker , Tingju Zhu. 2010. Food security and economic development in the Middle East and North Africa: Current state and future perspectives. International Food Policy Research Institute (IFPRI). Discussion paper.

4. Debela Hunde Feyssa, Jesse T. Njoka, Zemede Asfaw and M.M. Nyangito, 2011. Wild Edible Fruits of Importance for Human Nutrition in Semiarid Parts of East Shewa Zone, Ethiopia: Associated Indigenous Knowledge and Implications to Food Security. Pakistan Journal of Nutrition, 10: 40-50.

5. Eike Luedeling · Jens Gebauer · Andreas Buerkert. 2009. Climate change effects on winter chill for tree crops with chilling requirements on the Arabian Peninsula. Climatic Change, 96 (1-2). 219-237.

6. ESCWA - United Nations and Food and Agriculture Organization, 2019. "Arab Horizon 2030: Prospects for Strengthening Food Security in the Arab Region", at the following link: https://bit.ly/388evwf Performance of countries based on their 2019 food security score, https://bit.ly/3eo6uEL

7. Food and Agriculture Organization (FAO), (2008). High-Level Conference on World Food Security: The Challenges of Climate Change and Bio energy: Soaring Food Prices: Facts, Perspectives, Impacts and Actions Required. Food and Agriculture Organization, Rome, Italy.

8. Food and Agricultural Organisation (FAO), 2005. National Special Programme for Food Security, Progress Report.

9. Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations, 2002. The State of Food Insecurity in the World 2001. Rome.

10. Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations, World Food Programme & International Fund for Agricultural Development, 2012. Rome.

11. Food Security in the Middle East. Hurst/Oxford University Press. 2014.

12. Financial Times (منشور من الاصل_باللغة الإنجليزية) في 11 سبتمبر 2018
اطلع عليه بتاريخ 04 سبتمبر 2020

تاريخ قبول النشر/18/9/ 2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.7

13. GlobalFoodSecurityIndex2022: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/
14. Global Food Security Index 2018: Building resilience in the face of rising food-security risks. 2018. https://foodsecurityindex.eiu.com.
15. https://aalamy.netالتكنولوجيا الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي
16. https://www.omandaily.omمؤشر الامن الغذائي
17. https://www.gpca.org.ae/2021/09/18/the-role-of-the-arabian-gulf-in-maintaining-food-security/?lang=ar
18. Jean Drèze and Amartya Sen, 1989. Hunger and Public Action. Oxford: Clarendon Press
19. International Food Policy Research Institute IFPRI, COVID-19 food trade policy tracker; https://tinyurl.com/ya5p9lfb
20. Kym Anderson, Maros Ivanic, and William J. Martin, Food Price Spikes, Price Insulation, and Poverty, 2014, Chapter pages in book: (p. 311 – 339), Vol. Title: The Economics of Food Price Volatility, authors: J.-P. Chavas, D. Hummels, B. Wright, Eds. (Unv. Chicago Press, 2014), www.nber.org/chapters/c12818.pdf
21. Nie Fengying, Bi Jieying and Zhang Xuebiao, 2010. Study on China's Food Security Status. Agriculture and Agricultural Science Procedia,1. 301-310. Doi: 10.1016/j.aaspro.2010.09.038.
22. OECD, 2002. The medium-term impacts of trade liberalization in OECD countries on the food security of non-member countries. Paris: OECD.
23. Shabbir A Shahid, Mushtaque Ahmed. (eds) 2014. Environmental Cost and Face of Agriculture in the Gulf Cooperation Council Countries. Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London. DOI 10.1007/978-3-319-05768-2
24. Shira Efron, Charles Fromm , Bill Gelfeld, Shanthi Nataraj, Chase Sova. 2018. Food Security in the Gulf Cooperation Council. Emerge 85 and the RAND Corporation.
25. The Economist Intelligence Unit, The GCC in 2020: Resources for the future.
26. United Nations Development Programme, 1994. Human Development Report. Oxford and New York: Oxford University Press
27. World Bank, 1986. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. Washington, DC: World Bank
28. www.agritecture.com/blog/2021/1/2/food-security-in-the-gcc-addressing-the-need-for-economic-diversification
29. www.fao.org. "Rome Declaration and Plan of Action". 17 أكتوبر منشور في اطلع عليه بتاريخ 04 سبتمبر 20182020
30. Zahra Babar And Suzi Mirgani 2014. Food Security in the Middle East. Hurst/Oxford University Press. ISBN: 978–1–84904–302–1